الإقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط الإقتصادي

خرج الإقتصاد الجزائري بعد استقلال البلاد مثقلا بالمشاكل الإجتماعية مثل الفقر و الأمية و البطالة و اقتصادية كافلاس المؤسسات و تخريبها و تهريب الأموال و نهب خزائن البنوك و المؤسسات المالية التي كانت موجودة أثناء الإستعمار ،بالإضافة الى شغور الجهاز الإداري و الإقتصادي بسبب مغادرة الكوادر البشرية الأجنبية و هذا ما أدى الى ضعف امكانيات البلاد المالية و مادياً ، و كان لابد من أيجاد الحلول السريعة للسيطرة على الوضع الإقتصاد و التحكم في تسيير و ايجاد الموارد المالية لتحريك عجلة التنمية في البلاد ، و كانت أولى الخطواة هو تأميم أراضي المعامرين سنة 1963 و تأميم المناجم سنة 1966 و كذا السيطرة على البنوك وشركات التأميم في نفس السنة

يمكن ايجاز اهم مخلفات الإستعمار الفرنسي في الإقتصاد الوطني في النقاط التالية :

- غادر ما يقرب من مليون معمر الجزائر في بضعة شهور تاركين مزارعهم و نشاطاتهم ووظائفهم.
- أخذ المعمرون مدخراتهم و رؤوس أموالهم، ففي سنة 1962 قدرت قيمة الأموال المحولة للخارج بـ 500 مليون فرنك فرنسي شهريا، كما تم تقديرها اجماليا بـ 110 مليار فرنك فرنسي، والتهرب من تسديد 20 مليار فرنك فرنسي كدين، مما تسبب في إفراغ الخزينة من الأرصدة النقدية والذهبية
- انجر عن رحيل المعمرين الذين كانوا يضمنون تسيير الآلة الاقتصادية و الإدارة العمومية و توقف الاستثمارات المبرمجة في مشروع قسنطينة إلى تراجع الإنتاج الصناعي بشكل واضح باستثناء القطاع البترولي. و تدهور القاعدة الصناعية بشكل كلي حيث توقف الإنتاج في كثير من الوحدات الصناعية والمناجم بسبب مغادرة تسعة من عشرة (10/9) من المستوطنين الأوروبيين المشرفين على المصانع،
- وزيادة على هذا كله، امتناع البنوك الأجنبية من تقديم القروض وتمويل المشاريع، كما قام المستعمر عند إحساسه بأنه سينهزم بتخريب المؤسسات الصناعية والطرق وتدمير 8000 قرية و3000 هكتار من الغابات وسلب وقتل الماشية فانخفض عددها من سبعة ملايين رأس إلى ثلاثة ملايين رأس.
- وجود حوالي ما بين (11-12) مليون جزائري تتهددهم المجاعة، مليوني فلاح خرجوا من سجون الاستعمار، 70% من السكان العاملين في حالة بطالة

كل هذه العوامل المذكورة أعلاه ، أثرت سلبا على الانتاج و التسيير و التنظيم ، و انعاش الاقتصاد الجزائري من جديد ، الذي أصبح تقريبا مشلولا .

و يمكن ابراز اهم التحديات التي واجهت الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال في المدى القصير و البعيد

في المدى القصير:

1- إعادة تشغيل الاقتصاد الوطني -

2- احتواء آثار الحرب على المستوى الاجتماعي

3استخدام الموارد المحدودة في المجالات الضرورية.

في المدى المتوسط و الطويل:

1 الإعمار والتنمية والنمو

2 إصلاح الاختلالات الهيكلية

3 - استرجاع التوازنات الضرورية

I – التجربة التخطيطية الجزائرية

على الرغم من أن الكثير من الباحثين في المجال الإقتصادي الجزائري أطلقو على المرحلة التي تلت مباشرة الإستقلال أي من 62-66 بمرحلة البحث عن الذات أو مرحلة الإنتظار وهي الفترة التي لم تظهر فيها دولة بالمفهوم الاقتصادي، أي الدولة التي تتحمل أعباء التنمية، و لذلك تميزت السياسة الاقتصادية خلال هذه الفترة بالبطء و تراجع النمو و انعدام الرؤية الاقتصادية المستقبلية، و تميزت بما يلي:

- الاستمرار في تنفيذ المشاريع المبرمجة في إطار مشروع قسنطينة (1959-1964) التي اعتبرت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها.
- الإبقاء على الوضع الموروث عن الاستعمار و تركيز الجهود لتأمين معيشة 12 مليون جزائري مهددون بالجوع.
- محاولة إيجاد حلول لعدة تناقضات كالبطالة و توفر الأراضي الزراعية، التناقض بين الصفة الاستعمارية للاقتصاد الجزائري و بين حاجيات المواطنين
- الا أنها مهدت و هيئت الظروف لعملية التخطيط المركزي و التدخل الواسع و المهيمن للدولة و بالرغم من أن هذه الفترة تميزت بضعف الإمكانيات و المقومات المالية للدولة الا أنه اتخذ فيها الكثر من القرارات المهمة و الممهدة للإقلاع الإقتصادي و من اهم هذه المبادرات اخذ الفلاحين و عمال المصانع مبادرة تسيير ما تركه المعمرين و هو ما عرف انذاك بالتسيير الذاتي للمزارع و الوحدات الصناعية الصغيرة الحجم التي تركها المعمرون و التي كانت تقدر بحوالي 330 مؤسسة بمجموع 3000 عامل في سنة 1964، و تخص الصناعات الغذائية، مواد البناء، المحاجر وصناعة الخشب . و قد كان هذا النظام فعالا في مواجهة الفراغ في الإدارة الإقتصادية غداة الإستقلال كما تم إنشاء دواوين وطنية مثل الديوان الوطني للحبوب، الديوان الوطني للتجارة، و الديوان الوطني للإصلاح الزراعي ONRA الذي يضمن تموين كل الأملاك المسيرة ذاتيا بمدخلات الإنتاج و تسويق منتجاتها، الديوان الوطني للتوزيع ONACO الذي يمثل احتكار الدولة لعملية الاستيراد لقائمة واسعة من المنتجات و احتكار التصدير لبعض المنتجات الأساسية

إن عملية التنمية عشية الاستقلال كانت وفق المنهج الاشتراكي وكان هذا حسب توجيهات مؤتمر طرابلس سنة 1962، الذي حدد معالم السياسة الجزائرية وركز على ما يلي:

1-التخطيط الاقتصادي للموارد الجزائرية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات مع التصنيع الشامل (الصناعية المصنعة) لتحقيق تنمية متوازنة بين كل الفروع الاقتصادية في كل كمناطق الدولة وبناء مجتمع اشتراكي.

2-إيجاد سلطة سياسية حاكمة تضع مصالح الشعب فوق كل اعتبار فتدخلت الدولة في الاقتصاد وأنشأت البنك الجزائري في 1962 ومجموعة من المؤسسات والشركات الوطنية الهامة أهمها سونطراك 1963، كما كان التحيز لصالح الصناعة الثقيلة.

و هكذاو بناءا على توجهات مؤتمر طرابلس تم اعتماد الدولة على التخطيط المركزي و اعتبرت سنة 1967 بداية جديدة في تاريخ تنظيم الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال، لأنها سنة البدء في التخطيط،و وضعت الدولة الجزائرية الأسس الضرورية لتخطيط التنمية الاقتصادية وإنشاء دولة قوية من خلال الإجراءات التي قامت بها، حيث بدأت بتأميم قطاع توزيع مواد ومشتقات البترول إلى جانب هذا، كان هناك التحضير لتأميم كل مصادر ثرواتها الباطنية، وكان هذا في 1967 وفي نفس السنة تم وضع المخطط الثلاثي الأول الذي كان بمثابة الإنطلاق في تطبيق نظام التخطيط في الجزائر

المخطط الثلاثي الأول : 1967-1969

يعتبر هذا المخطط أول خطة اقتصادية عرفتها الجزائر كان محورها الإساسي هو التصنيع باعتباره محركا عملية التنميةو كان هدف الدولة من هذا المخطط هو تطوير جهازها الإنتاجي و القضاء على التبعية للخارج ، و استعملت المؤسسة العمومية أداة للتخطيط ووسيلة لتنفيذ هذه السياسة من خلال تدخل الدولة و كان هذه بتحول النظام الإنتاجي من التسيير الذاتي الى الإقتصاد الإشتراكي

الأهداف الرئيسية للمخطط :

1- تهيئة للإنطلاق في عملية التخطيط الاقتصادي وتطوير قطاعات النشاط الاقتصادي وإحداث التكامل بينهما
2- تأميم الثروة الطبيعية و سيطرة الدولة على النشاطات الإقتصادية و تحضير الوسائل المادية و البشرية لإنجاز المخططات المقبلة

3 -برامج استثمارات موجهة خاصة لتنمية المناطق المحرومة في إطار القضاء على الفوارق الجهوية خصص له مبلغ 11 مليار د.ج و يعتبر هذا المبلغ متواضع بسبب ضعف الإمكانيات المالية للبلاد و كانت أغلبية المخصصات المالية لهذا المخطط موجهة لقطاع الصناعة بنسبة 49,29% يليه قطاع الزراعة بنسبة 16,87% و تأتي المرافق الأساسية بنسبة مخصصات مالية تقارب 9,69% و التجهيزات الإجتماعية بنسبة 6,38% و التجهيز الإداري بنسبة 3,97% و أخيراً السياحة بنسبة 2,57%

-المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

ويعتبر هذا المخطط بداية التخطيط الفعلي للتنمية في الجزائر، حيث قام بتقوية القطاع العام عن طريق القضاء على الرأسمال الأجنبي، والقيام بمجموعة من التأميمات المختلفة بما فيها المحروقات سنة 1971 وإحداث ثورة زراعية في 1971/11/08، وتطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات بتاريخ 1971/11/16.

الأهداف الرئيسية للمخطط :

1-- تقوية ودعم البناء الاقتصادي الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد.

2-جعل الصناعة المصنعة في الدرجة الأولى من بين عوامل التنمية. وانشاء صناعات قاعدية تسهل فيمابعد انشاء صناعات خفيفة

3-الشروع في تنفيذ برنامج التصنيع وتأسيس التخطيط بإنشاء كتابة الدولة للتخطيط

أن الهدف الأساسي المرجو من هذا المخطط هو انشاء قاعدة صناعية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد كما اهتم هذا المخطط بتنمية الريف بهدف احداث التوازن بين المناطق الريفية و المدن

وقد قامت الدولة فعلا في ظل المخطط الرباعي الأول بتجنيد حجم مرتفع من الاستثمارات يتناسب مع طموحها الكبير للتغلب على مشكلات التخلف والقفز بسرعة إلى مستويات عالية من التقديم الاقتصادي والاجتماعي، و قد خصصت الدولة ما قيمته 27,75مليار دينار و التي تم توزيعها على القطاعات الأربعة الرئيسية أهمها القطاع المنتج والمتمثل في الزراعة والصناعة وأعطاه الأولوية في عمليات الإنجاز بنسبة قدرها 69.26 % من مجموع الاستثمارات المنجزة في هذا المخطط وكانت القيمة بحجم 25.15 مليار دج،

المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

يعتبر المخطط الرباعي الثاني مخطط للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية على ضوء الأفاق الطويلة المدى و العبر المستخلصة من تنفيذ المخطط الرباعي الأول ، و قد خصص لهذا المخطط مبلغ110 مليار دينار برامج الإستثمارات العمومية و هو ما يعادل 4مرة الحجم الإستثماري التقديري للمخطط الرباعي الأول

وتتلخص أهم الاتجاهات الأساسية للسياسة العامة للمخطط الرباعي الثاني في المحاور الرئيسية التالية

أ-تدعيم الإستقلال الإقتصادي و بناء اقتصاد أشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج و توسيع التنمية بكامل التراب الوطني في اطار الخطة الشاملة للتنمية

ب-تطوير القاعدة المادية للمجتمع.

ج-اعتماد مبدأ اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي.

د-تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين دول العالم الثالث.

وبصفة عامة يهدف هذا المخطط إلى توسيع القطاع العام وتدعيم المنجزات المحققة خلال المخططين السابقين، وتحسين ظروف المعيشة للفرد الجزائري وخلق فرص العمل للقضاء على البطالة عن طريق الاهتمام بالاستثمارات الإنتاجية وإعطاء الأولوية للتنمية الزراعية في إطار هياكل الثورة الزراعية

تثمين الموارد الطبيعية وتكييف النسيج الصناعي ، وتكامل قطاعات الاقتصاد. تحسين تقنيات التخطيط وتنظيمها عن طريق تحديد الآجال وتنظيم المراحل

سجل هذا المخطط قفزة استثمارية كبيرة كما ونوعا، وساعد على تحقيق هذه القفزة عدة عوامل نذكر منها:

أ-التجربة المكتسب في التخطيط.

ب-الظروف المالية المواتية بفضل تحسن أسعار البترول في السوق الدولية.

و قد وزعت الأستثمارات في هذا المخطط بشكل يراعي التوازن بين الإستثمار في قطاع الإنتاج و وسائل الإنتاج و في قطاع انتاج وسائل الإستهلاك و دائما حضي القطاع الصناعي بحصة الأسد من حيث المخصصات المالية 48 مليار دينار أي بنسة 43,63% يليه قطاع الهياكل الأساسية بـ 32,27 مليار دينار أي ما نسبته 29,33% و القطاع الزراعي 16,72 مليار دينار أي ما نسبته 15,2%

المخطط الخماسي الأول (80-84)

لقد جاء المخطط الخماسي الأول مخالفا للمخططات السابقة من حيث توجه الدولة حيث اعطى اهتمام كبير للتعليم الصحة و السكن و تنمية الصناعات الغذائية و الإستهلاكية ، وهذا ما بينته الأرقام من خلال المخصصات المالية لكل قطاع

و قد تمثلت الأهداف الأساسية لهذا المخطط كما جاءت في المادة 5 من القانون 80-11المؤرخ في 13 ديسمبر 1980 في النقاط التالية :

1-تعزيز بناء اقتصاد اشتراكي

2-ضمان تغطية الحاجات الأساسية للمواطنين بالإعتماد على الإنتاج الوطني

3-تعبئة الطاقات و المهارات

4-ضمان تدعيم الإستقلال الإقتصادي للبلاد و التحكم في التوازن الإقتصادي

5-اعطاء القطاع الخاص حقه في المشاركة و المساهمة في المخطط الإقتصادي و الإجتماعي بمشاركته في الصناعات المعدنية و الميكانيكية

6-اعطاء الأولولية في الإستثمار للمشارع الجديدة لتعزيز الأداة الإنتاجية و تدعيمها و البحث عن طاقات جديدة

7-التركيز بصورة حازمة على سياسة اللامركزية في تسيير الجهاز الإقتصادي و الإجتماعي

كما سعى المشرع الجزائري من خلال اهداف هذا المخطط الى تحقيق الإكتفاء الذاتي و الهروب من الضغوطات الخارجية و لذلك اعد التوجيهات التالية :

1-تشجيع الإستهلاك على حساب الإستثمار

2-محاولة جلب رؤوس الأموال الأجنبية للشراكة مع مؤسسات الدولة

3-تشجيع الإستثمار الموجه للتصدير

4-معالجة مشكل العمالة الزائدة في المؤسسات العمومية لجعلها أكثر فعالية

و يمكن القول أن المحاور الكبرى للمخطط الخماسي الأول ترسم سبل السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تكفل تنظيم استخدام المناهج والوسائل والبرامج في المدى المتوسط والبعيد للتنمية الاشتراكية في إطار توجيهات الميثاق الوطني

المخطط الخماسي الثاني 1985-1989

بعتبر هذا المخطط مرحلة هامة في مسيرة تنمية الإقتصاد الجزائري حيث بنظيم مختلف الأنشطة التنموية مع مراعات القيود الخاصة بالمرحلة و الوسائل الممكن تعبئتها من جهة مع ادراجه في منظور طويل الأجل حيث اهتم المخطط بالتنظيم و التسيير و معالجة الإختلال في التوازن بين العرض و الطلب فيما يخص المنتجات الإستهلاكية و التكامل بين القطاعات الإقتصادية و اعطائه الأولوية لتنظيم الإقتصاد الوطني كما منح الأولوية لتنمية الفلاحة والري والسكن والنقل ، التخفيف من الديون الخارجية وضمان فعالية التسيير في الداخل ، المحافظة على السير نحو الغاية رغم الصعوبات التي ترجع إلى انخفاض الإيرادات ، إنشاء المجلس الوطني للتخطيط 1987 خصص له مبلغ 550 مليار د.ج أي بزيادة 37,5% عن المخطط الخماسي الأول كانت النسبة الأكبر منها موجهة للقطاع الصناعي دائما بـ31,67

التوجهات الأساسية للمخطط :

1-تلبية حاجيات السكان المتزايدة

2-المحافظة على الإستقلال الإقتصادي عن طريق التحكم في الموازنات المالية الخارجية

3- المحافظة على موارد البلاد الغير قابلة للتجديد

4- تحسين فعالية الجهاز الإنتاجي و تحديد المشاريع الجديدة الضرورية منها .

5- ترقية و تنمية الإستثمارات المتعلقة باعادة الهيكلة الصناعية

6- ابقاء القطاع الصناعي بمثابة القطاع الرئيسي ، و تدعيم المشاريع الكبرى التي يمكن لها ان تخلق نوع من التكامل الصناعي و ترقية الصادرات خصوصا قطاع الصناعات الغذائية و مواد البناء

لقد كانت المبالغ المالية للمخطط أكبر من سابقيه لكنه اصطدم بالأزمة الإقتصادية لسنة 1986 نتيجة لإنهيار أسعار البترول و انفجار أزمة المديونية مما انعكس سلبيا على تنفيذ و تطبيقه البرنامج بالكامل بعد اضطرار الدولة لاتباع سياسة تقشفية تقضي بخفض الإنفاق

تقييم المخططات التنموية الخمسة:

1- -الإرتفاع المتوالي للمخصصات الاستثمارية من خطة إلى خطة. ، وهذا الارتفاع في حجم الاستثمارات ترافق مع مبالغة في تقدير الإمكانيات التمويلية للمشاريع التنموية المبرمجة.

2- انعدام التوازنات القطاعية بصورة أحدث اختلالات كبرى في التوازنات الاقتصادية.

-تنامي الاختلالات الفرعية داخل القطاع الواحد، حيث تستأثر بعض الفروع بحصة كبرى على حساب فروع أخرى

3-تزايد المشكلات التخطيطية المرتبطة بتقدير تكاليف المشاريع وإعادة تقويمها عبر الخطط

4- التكاليف الباهضة وامتداد الآجال المفروضة على الاقتصاد الوطني وهي تبرز بوضوح من خلال الفوارق الملحوظة بين مبالغ الاستثمارات المحددة في بداية الفترة والمبالغ المسجلة في نهاية الفترة، .ففي الفترة بين 67-1978 تعدت 300 مليار د.ج- وفي الفترة 1980-1985 بلغت 427 مليار د.ج .

5- إن مسألة زيادة التكلفة في الصناعة الجزائرية يعتبر ظاهرة معقدة يمكن إرجاعها إلى عدة عوامل:

أ- داخلية: هي نتاج نموذج ونمط التصنيع المختار(مركبات متكاملة بقوة لكن لا علاقة- لها بالاقتصاد الوطني.)

ب- خارجية :تعود للمحيط الدولي وتدخل الشركات المتعددة الجنسيات ، فالعوامل الأولى خاصة بالجزائر أما الأخرى فإنها توجد في كل الدول النامية ، حيث تدخل الشركات المتعددة الجنسيات وبالأخص في أمريكا اللاتينية .

6- التأخير في إنجاز المشاريع الصناعية ،كما أن فترة الإنجاز لبعض المشاريع امتدت إلى سنوات فالتكاليف الزائدة والخسائر المتعلقة بهذا التأخير معتبرة

7- يمكن تفسير حالات العجز في تنفيذ المشروعات إلى سوء تدبير الأجهزة الإدارية والتخطيط منها على وجه الخصوص.